على هامش الصراحة

قاعة شمران الياسري

■ إحسان شمران الياسري

تتهيأ جامعة واسط لافتتاح قاعة كبيرة وأنيقة للاحتفالات والمهرجانات. ولقد زرت القاعة اثناء اعمال الإنهاء و(التشطيب)، ورأيت الاستعدادات لإظهارها كأحد وجوه التداخل بين المهام التعليمية والثقافية للجامعة. وبين ثنايا المبنى الذي تقع فيه القاعة تتوزع عدة لوحات كبيرة تجسد جانباً من المعالم الآثارية في المحافظة.. وقد وقعتُ على عدد من المعالم لم أره من قبل، ولم أسمع ببعضه بالاحرى.

و(قاعة شمران الياسري) إحدى قاعتين قرر مجلس الجامعة منح اسماء اثنين من مبدعي العراق من ابناء المحافظة عليهما لتأكيد الهوية المعارفية للجامعة، وصِلتها بجانب من جوانب رحلة التنوير العراقية التي قادتها كوكبة من مثقفي العراق منذ مطلع القرن المنصرم.

وبمقدار ما بذلت السلطات العراقية، عبر عقود طويلة، جهوداً كبيرة في الإعراض عن مبدعي العراق ومُنتجي ثقافته وفنه، وارتضت (تصنيع) أمجاد للزائفين من أدعياء الثقافة والفن، فإننا اليوم نقف عند منجز اخلاقي عظيم تتبناه مؤسسة صاعدة كجامعة واسط. ويمثل هذا المسار الذي تنهجه الجامعة عزاءً لمثقفي العراق ومثقفي محافظة واسط لفقدان أمتنا واحداً من أضلاع ثقافتها، وعموداً من أعمدة بيتها الثقافي الذي هوى، ويا للأسف، في ذروة سعيه لخلاص هذا البيت من العسف والجبروت. فمحافظة واسط كانت في الزمن الذي ضاع من عمرنا، ساحة لصراع الخير في مقابل بطش سلطة أرادت ان تُسكت كل صوت إلا صوتها وأصوات السائرين على (بركاتها). ولكن جامعتها، وبيت تنويرها، تفك اليوم أسرار الانتماء.. إذ سيفتتح رئيس الجامعة الدكتور الموسوي (بإذن الله تعالى) يوم ٢٠١١/٨/١٧ هذه القاعة في الذكرى الثلاثين لرحيل المبدع (شمران الياسري- أبو كاطع) في مثل هذا اليوم من عام ١٩٨١.. وهي ذكرى أليمة لرحيل واحد من أبناء المحافظة الذي نبتَ في واحدة من ضياعها المترامية وتعلّم إذ لم تكن المدارس قد أصبحت متاحة، وتغلّبَ على من كان من جيله، وشقّ دربـاً مجيداً تفخر به المحافظة وأهلها وكل حاملي لواء الفكر والمعرفة والتنوير.

إن جامعة واسط التي بادرت باختيار الراحل عنواناً لإحدى شرفاتها نحو العوالم المديدة والبهيجة، تؤسس لمهام نفخر بها للجامعات. وإن ريادة الجامعة في تكريم أبناء المحافظة، تضعِ لكل مثقف ومُنْتِج ومُبدع منارة يرنو إليها، وأملاً بأن لا يُنسى، حيث يكون النسيان سيد الحسابات الخاطئة لكل أمة تفصل حاضرها عن ماضيها، مُعتقدةً إن الحاضر هو منجزها وليس غرس الماضي، فيما يكون هذا الحاضر بعد غد ماضيها الذي قد تتأسى به أو تخجل منه..

سلاماً .. سلاماً يامجلس النواب

طعـون قـانـونـيـة حـــول قـانــون حـقـوق الصحفيين

لم يحظ أي قانون في العراق باهتمام إعلامي محلي ودولي مثلما حظي به قانون حماية الصحفيين حيث خضع القانون لعشرات الندوات الحوارية والحلقات النقاشية وورش العمل وجلسات الاستماع ، فريقان متخاصمان وانشقاق لا سابق له في الجسد الصحفي تضاربت الآراء ووجهات النظر كتلاطم امواج البحر الكاريبي، الجميع كان يحلم بقانون ناضج يلبي طموح الاسرة الصحفية كلاً من وجهة نظره الخاصة ، وكان جليا للمتتبع وجود ثلاث فرق داخل الاسرة الصحفية ، الفرقة الاولى ممثلة بنقابة الصحفيين كانت تدفع باتجاه تشريع القانون بوجود محورين رئيسين الاول تكريس مرجعية النقابة والثاني وجود الامتيازات التي تمنح للصحفيين من خلال القانون دون الالتفات الى المواد الاخرى الواردة في القانون ان كانت تتناسب مع عمل الصحافة الحرة ام لا ، والفريق الثاني كان يحذر من خطورة السلوكين معا فهو يرى بتكريس مرجعية النقابة خطوة اولى باتجاه الاستحواذ على الجسد الصحفي وهذه المرة باسم القانون ، وكان يدعو الى قانون ناضج يوفر غطاءً تشريعياً لعمل الصحافة وفق مبادئ الديمقراطية تمكن الصحفي من الوصول الى المعلومة بانسيابية وتكون له اساسا لأداء رسالة الصحافة السامية وهي تقديم خدمة الحقيقة للجمهور

حسام الحاج

أما الفريق الثالث فلم يك يدري ماذا يريد مثله كمثل مايعرف بالمفهوم الانتخابي بالمنطقة الرمادية اي الناخب الذي لم يقرر بعد ، فتراهم تارة يتزلفون للفريق الاول لكسب ودهم واخرى يناصفون الفريق الثاني برأيه كونه الاقرب للمنطق ، على اي حال فإن من الطبيعي جداً انقسام الآراء في البيئة الديمقراطية ، ووسط هذا الانقسام كانت لجنة الثقافة والاعلام النيابية تبدو وكأنها تقف على الحياد بين المتخاصمين وتحاول ان تدون الملاحظات والآراء رغم تضاربها وانقسامها الحاد للاستفادة منها في رحلة تعديل القانون ، لكن الذي حصل لم يخطر ببال احد أبداً، فاللجنة وضعت تعديلات على قانون حماية الصحفيين زاد منه تعقيدا وسطحية وقيودا مباشرة ،واذا كنا نعترض على القانون الاول كونه لم ينظم بالمعنى الحقيقي علاقة الصحفي مع السلطة فها نحن ندعو الى اعادته الى التشريع بدلا عن القانون المعدل ،فالتعديل جعل من القانون سيفا ضاربا على اعناق الصحفيين فإذا كنت قد تمكنت الآن من كتابة هذا المقال بتلك الصيغة فمن يدري ربما لا أستطيع بالمرة القادمة بعد ان مرر هذا القانون من قبل مجلس النواب ،

القانون المعدل احتوى على ثماني عشرة مادة تم تعديل نحو اثنتي عشرة مادة وتم حذف مادتين من المسودة التي قدمت من قبل مجلس الوزراء ، يبدأ القانون بباب التعريفات حيث طرأت على تعريف الصحفي تغييرات جذرية فأصبح ((هو كل من يزاول عملا صحفيا ومتفرغا له)) بدلا من (كل عضو منتم الى نقابة الصحفيين)، وهذا التغيير على الرغم من ايجابياته الظاهرة من حيث المبدأ الا انه ينطوي على تقييد مباشر لعمل الصحافة في العراق اذا ما استندنا إلى الاحكام الاخرى لهذا القانون كونه لم يستثن اي صحفي عراقي ،فبدلا من ان يكون المنتمي فقط الى نقابة الصحفيين اصبح مقيدا لكل من يعمل في مجال الصحافة في العراق، كان من الممكن الهرب من قيود هذا القانون وفق حيلة قانونية تقتضي عدم الانتماء الى نقابة الصحفيين بالتالي لاتسري عليهم احكام هذا القانون الا ان المشرع كان بارعا في القبض على الجسد الصحفي بأكمله .

كما يهدف القانون الى اربعة اهداف رئيسة الاول: هو تنظيم عمل الصحفي المحض المتعلق بحق الوصول الى المعلومات ونشرها والاستفادة من مصادرها ، وخصص المشرع في هذا الباب ست مواد (٣-٤-٥-٦-٧-٨) جميع تلك المواد ذيلت بكلمات فضفاضة ومطاطية وهي (مالم يكن افشاؤها يشكل ضررا بالنظام العام ـــ مالم يخالف احكام القانون ـــمالم يكن فعله مخالفا للقانون) ،ومن المعروف ان النصوص الفضفاضة تعد من العناصر المشوهة للقواعد القانونية وتساهم بشكل مباشر بمصادرة ارادة المشرع ،فالنصوص المشار اليها تبدو وكأنها تمنح الحق في الجزء الاول منها وتقوضه في الجزء الثاني، كما انها تمنح الحق للمنفذ سواء كان وزيرا ام موظفا عاديا بحجب المعلومات عن الصحفي وفقا لتقديراته واجتهاداته الشخصية ،بمعنى ان الموظف اذا ما رأى ان البيانات المراد نشرها تضر بالنظام العام فمن حقه وفق القانون حجبها عن الصحفي ،وهذا يخالف معايير الشفافية الدولة التي التزم العراق بها وفق تصديقه على الانضمام للمعاهدة الدولية للشفافية والتي تنص المادة العاشرة منها على إلزام الدولة بضمان حرية الصحافة والاعلام والتعبير والنشر كما يتعارض مع مبادئ الديمقراطية كونه يساهم بحجب المعلومات عن الصحفي في وقت تنص المادة الثانية (ب) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ على ان (لايجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطي).

أما الهدف الثاني فهو توفير الحماية الجنائية للصحفي وفقا للمادتين (٩-١٠) من قانون حقوق الصحفيين لسنة ٢٠١١ ،اللتين تساهمان بشكل فعلي بحماية الصحفيين من الاعتداءات المتكرره التي يتعرضون اليها خلال اداء عملهم.

الهدف الثالث

هو توفير الضمان الاجتماعي للصحفي وفق المادتين (١١-١٢)، ولا ارى في هذا الباب سوى استقطاع مبالغ للصحفيين من المال العام وتقديمها على نحو يوحي بانها نوع من انواع الرشا لتزييف الحقائق ، وهذا السلوك يعد وفق قوانين الدول الديمقراطية المتقدمة جريمة مخلة بالشرف كما انه يخالف احكام الدستور العراقي كونه يميز بين الصحفي العراقي والعراقي غير الصحفي ويتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات .كان من الاولى ايراد مواد اكثر تفصيلا تنظم عملية الاقالة والتوظيف والضمان التقاعدي للصحفيين والذي من المفترض ان يقدم من المؤسسات الاعلامية التي ينتمي اليها الصحفيون بدلا من اموال الدولة كون الاعلام في الدول الديمقراطية لايعد اعلاما للسلطة بل هو الرقيب عليها .

الهدف الرابع

هو تنظيم علاقة الصحفي بمؤسسته وفقا للمواد (١٣-١٤-١٦)، حيث ابقى المشرع نص المادة الخامسة عشرة من مسودة القانون قبل التعديل (اصبحت ١٣ بعد التعديل)والتي تلزم المؤسسات الاعلامية على ابرام عقود مع الصحفيين العراقيين وفق نموذج تعده النقابة ،ولادري ماهو قصد المشرع من منح النقابة الوصاية الكاملة على عقود عمل الصحفيين لا سيما وان تلك العقود تتباين من مؤسسة الى اخرى، فالذي تتمكن من توفيره مؤسسة مثل (الجزيرة)مثلا لاتقوى عليه (الديار) كما انه يصادر حق المؤسسة في تمييز موظفيها على اساس القدم والمهنية ، ثم من المعروف شرعا وقانونا ان العقود تبرم من قبل الطرفين المتعاقدين ويصادق عليها القضاء ، ان نص المادة المذكور يجافي مبدأ سيادة القانون حيث انه لا يعترف ضمنا بحماية القانون ويصر على جعل النقابة التي لا تمتلك صفة دستورية هي من يقوم بدور المؤسسة العدلية من حماية ورعاية لحقوق الصحفيين ،وكأنها تريد ان تحاكي العرف القبلي الذي يمنح رئيس القبيلة حق فض النزاعات والحكم بين المتخاصمين وتوزيع الارزاق على المنتمين الى القبيلة،واود ان اشير هنا الى ان نص هذه المادة يحاكي ايضا قوانين متخلفة كالقوانين النافذة في جمهورية بنغلادش التي تمنح شيوخ القبائل حق فرض الغرامات وجبايتها وفض النزاعات وبعض من فرض وتنفيذ العقوبات الرادعه بحق من يخالف احكام القانون .

مجلس النواب اخفق بتشريع قانون ناضج يساهم بتنظيم عمل الصحافة في العراق والتي تعد ركنا اساسيا من اركان بناء الدولة الديمقراطية، كما انه عكس من خلال موافقته على تمرير هذا القانون رغبة القوى السياسية بتقييد الحريات وتحويل الإعلام في العراق الى إعلام سلطة وليس إعلاما حرا مؤثرا ،حيث يبدو القانون خصوصا في المواد التي ترمي الى تكريس مرجعية النقابة الى السيطرة على الجسد الصحفي ضمن عملية الاستحواذ على السلطة التي تنفذها بعض الاحزاب الحاكمة ، ان الصحافة والاعلام في الدول التي تتبع النظام الديمقراطي تقع على عاتقها مسؤولية تختلف عن من سواها من الدول التي تتبع انظمة حكم اخرى حيث من الواجب عليها تقديم خدمة الحقيقة الى الجمهور(الناخبين) وممارسة دور الرقيب الحقيقي على آليات ادارة الدولة كي يتمكن الناخب من التمييز بين الغث والسمين، بين من نجح ومن اخفق ويكون بمنأى عن عمليات التضليل السياسي الذي برع فيها ومن خلالها اغلب السياسيين المتصدين للمسؤولية منذ عام الفين وثلاثة ، لذا كان من واجب مجلس النواب وفقا لاحكام الدستور واستنادا إلى اليمين الدستورية ان يرفض هذا القانون ويتجه الى توفير غطاء تشريعي يمكن السلطة الرابعة من القيام بدورها الفعلي اذا ما اراد بناء دولة ديمقراطية ، وعدا ذلك فمن الاولى السعي باتجاه تعديل الدستور وتغيير صفة نظام الحكم في العراق من نظام ديمقراطي الى نظام مركزي سلطوي ،فمن غير المنطقي القول ان العراق دولة ديمقراطية ونتجه بسلوكنا التشريعي خلاف ذلك ، اذن فعلى رئيس الجمهورية وهو الذي يضطلع بمهمة السهر على حماية الدستور عدم التصديق على القانون كنوع من الاحتجاج والتضامن مع حرية الصحافة ، ومن حق اي مواطن سواء كان صحفيا ام لم يكن كذلك الطعن لدى المحكمة الاتحادية العليا بالقانون كونه يخالف احكام الدستور والمعايير الدولية في احترام حرية التعبيرلا سيما ماورد في المادة التاسعة عشرة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨.

الـقــرار الاقـتـصــادي: الاسـتـقـلاليـة المـنـشـودة

يتأثر النشاط الاقتصادي بمجموعة واسعة من المتغيرات المادية وغير المادية ، والتي بدورها تحدد مسارات اتجاهاته النظرية والتطبيقية ، وبدخول العالم عمق الثورة الرقمية ، بات لتلك المتغيرات ابلغ الأثر في تحفيز أو عرقلة النشاط الاقتصادي داخل كل بلد ، فنسمع ونرى ونستنتج يوميا ماتؤثره فينا أحداث (لا ناقة لنا فيها ولا جمل) سوى التداخل المباشر وغير المباشر بين اقتصادات العالم كافة . ويتعرض الاقتصاد العراقي منذ العام ٢٠٠٣ لتجاذبات عديدة وفقا" للعديد من وجهات النظر والتصريحات المتضاربة والمتسرعة من مصادر داخلية وخارجية حول آليات عمله وسبل النهوض به ، إذ تمارس تلك الأصوات آثارا" مقصودة وغير مقصودة في رسم صورة زئبقية (غير واضحة المعالم) لهذا الاقتصاد .

مهدي صالح دوّاي

وحقيقة الأمر أن تلك التجاذبات تمثل حالة واقعية لمدى تأثر الاقتصاد بالسياسة ، إذ تكمن هنا أحد أهم إشكاليات الاقتصاد العراقي في مرحلته الانتقالية الراهنة ، لاسيما وانه يعتمد بمدخولاته على مادة ريعية (النفط) ، هي الأخرى شديدة الحساسية تجاه متغيرات دولية معروفة ، مما يضاعف على الإدارتين السياسية والاقتصادية في العراق مهام التعاطي المدروس مع تلك المتغيرات ، فملمح استقلالية القرار الاقتصادي يتعلق بكيفيات تخليصه من التداخلات والتدخلات غير المبررة فيه ، أما ملمح استقلال الاقتصاد فيتعلق بتخليصه من التدخلات الخارجية المباشرة وغير المباشرة ، والتي تهدف إلى تعطيل أدواره الوطنية والإقليمية والدولية .

وهذه الحقائق لاتعد إنكارا" لأدبية (الاقتصاد السياسي) المتعارف عليها دوليا" ، وإنما الحديث يتعلق بأهمية منح الاقتصاد والاقتصاديين فرصا" حقيقية في التنظير والتطبيق ، وبالنتيجة تحقيق جملة الأهداف السياسية والاجتماعية والتنموية للبلد ، وهذا الأمر يتناغم مع فكرة التخصص المفضية إلى الإبداع في المجالات كافة ، وبالتالي سوف يمارس التطوّر الاقتصادي فلسفة (السبب والنتيجة) داخل الاقتصاد ، فهو (سبب") لإغناء التجربة السياسية القائمة على قاعدة اقتصادية متطورة ، و(نتيجة) لأداء سياسي واع لأهمية استقلال القرار الاقتصادي في رسم معالم التجربة الاقتصادية المتميزة .

إن تبريرات هذا الطرح تتأتى من خصوصية النشاط الاقتصادي القائمة على عاملي التشاؤم والتفاؤل في مردودات ذلك النشاط ، وهي حجج تستند إلى عوامل (ذاتية – نفسية وموضوعية) بنيت عليها سابقا" نظريات وتحليلات علمية مجربة ، تفيد بان النشاط الاقتصادي لابد من أن يعمل في بيئات آمنة ومستقرة ، وهذا مانبحث عنه ونجعله مطلبا" لانطلاقه واعدة للاقتصاد العراقي ، وجزء من تلك البيئات الآمنة هو سلامة وعلميّة القرار الاقتصادي، والذي اسماه بعضهم (بالرشد أو العقلانية الاقتصادية) ، في إشارة إلى حسن التدبير والإدارة للعملية الاقتصادية برمتها . لذا فان تأمين قدر مقنع من تلك الاستقلالية يتطلب المرور على القضايا الآتية :-

صناعة القرار الاقتصادي.

يشترط هذا التوصيف أن تكون للقرارات الاقتصادية صناعة احترافية لها ناسها وأدواتها وتجاربها وسوقها ومستقبلها ، فالقرارات تلك لابد لها من مدخلات قادرة على إدارة الاقتصاد الوطني وتأمين مخرجات قادرة على التعاطي الايجابي مع كافة متغيراته وليس العكس ، والتاريخ الاقتصادي بنظمه المتعددة ، قد حفل بالعديد من تلك القرارات التي أسعفت الأزمات بحلول تاريخية أدامت دولها بمقومات القوة والتقدم ، على عكس تجارب أخرى نالها التخبط فانقادت نحو مؤخرة ركب التقدم .

وعراق اليوم بأمس الحاجة إلى قرارات اقتصادية واعية لأهمية الاقتصاد في قيادة قاطرة النمو الشامل ، كما ينبغي أن يمارس القرار الاقتصادي مهام" وطنية وإقليمية ودولية ، وان يستشرف المستقبل بمضامينه الاقتصادية ، وان يمهد لمرحلة جديدة من التطوّر تستدعي قرارات مكملة لا ناسخة ، وجميع هذه السمات تستدعي من السلطتين التشريعية والتنفيذية الركون لمن هم أكثر تخصصا" في صياغة تلك القرارات وترجمتها إلى واقع ملموس وهنا تحديدا" تكمن نجاحات القرار السياسي في استثمار الاقتصاد الوطني .

الترويج للقرار الاقتصادي .

إن اعتماد النشاط الاقتصادي على عدة فعاليات ، قد جعل من القرار الاقتصادي أكثر تعقيدا" من القرارات الأخرى لمنظومات غير اقتصادية ، فهنالك ؛ إنتاج وتبادل وتوزيع واستهلاك وتجارة خارجية ونمو اقتصادي وتنمية اقتصادية ، تتطلب جميعها جاهزية عالية للقرار الاقتصادي في تأمين متطلبات تلك الفعاليات ، والاقتصاد العراقي المعاصر بحاجة ماسة للنهوض بجميعها في آن واحد ، مما يستلزم تعاطيا" فكريا" مع هذه المسالة ، بواسطة مايعرف بالإعلام الاقتصادي الواعي لمواكبة القرار الاقتصادي ، وتأمين ثقافة اقتصادية شعبية قادرة على استيعاب نتائج تلك القرارات وآثارها . إذ سيوفر الإدراك المجتمعي لطبيعة وأهداف التحولات الاقتصادية أنواعا" من الرقابة الايجابية المقوّمة للأداء الاقتصادي ،مما سيحفز من ادوار السلطات التشريعية والإجرائية في التعاطي السليم والمتجدد مع كل قرار اقتصادي، وتأمين وصوله إلى أهدافه المرسومة . ولابد من أن يرافق تلك الإسهامات توافر المزيد من التقنيات والقنوات ذات الطابع الاقتصادي ، لضمان الدخول السهل والايجابي لعالم الاقتصاد الواسع .

إدارة القرار الاقتصادي .

تتعلق إدارة القرار الاقتصادي بالعديد من مفاهيم الجودة والكفاءة والإدارة العلمية وتقديم الاستشارات التخصصية ، وجميع تلك المفاهيم تستند إلى اهليّة رأس المال البشري ، ومديات الحرية في تجسيد تلك المفاهيم وتطويرها نظريا" وميدانيا"، وهكذا تلتقي – عبر مراحل صناعة وترويج وإدارة القرار الاقتصادي – جميع الإرادات الايجابية لنقل القرار من صيغته النظرية إلى التطبيقية .

إن ماورد في المسار أعلاه يجسد نموذج (عينة) لما ينبغي أن يحدث داخل الاقتصاد من حسابات دقيقة ومدروسة لكل مراحل الفعاليات الاقتصادية لتقليل نسب الهدر والخسارة والفساد بأشكاله ، وبالإمكان الارتقاء بأداء الاقتصاد العراقي من خلال اعتماد منظومة قيم تدعم استقلالية القرار الاقتصادي ، إذ عن طريق هذه الاستقلالية يمكن رصد مواقع الضعف والقوة بيسر وشفافية من خلال فض التداخلات غير المرغوبة في عمل الاقتصاد .

كما أن هذه الاستقلالية ستعني لاحقا" المزيد من توزيع المهام واللامركزية في إدارة الاقتصاد ، وهي من السمات اللصيقة بالاقتصادات المتقدمة ، وحينها سيصبح الاقتصاد حقلا" خصبا" لتقويم الاقتصاد العراقي دوريا" من خلال لغة التقارير والإحصاءات ، ومجالا" آمنا" لاستقدام التقنيات والخبرات والاستثمارات الأجنبية . وبواسطة هذه الاستقلالية ستتحدد هوية الاقتصاد العراقي وفقا" لمقوماته وأهدافه ، وهذه المكاسب بأقلها ستنجز لنا استقلالا" كاملا" للاقتصاد .

بين البعثين.. لاتخسروا الشعب السوري!!

حسام مصطفى

أكثر شعب عانى ظلم البعث وتعسفه في المنطقة هو الشعب العراقي ، والبعث وان لم يحكم في بلدان اخرى باستثناء سوريا والعراق إلا ان له مواقف " مشرفة " في التخريب وبث الفتنة واشعال الحروب و صب الزيت فوقهما بل وخلفهما ، لبنان نموذجا بالنسبة للبعثين العراقي والسوري ، فكل بعث دعم جهة وارسل لها العتاد والمال والمرتزقة ، وهي احداث معروفة لاتحتاج الى براهين ، دفع الشعب اللبناني ثمنها غاليا وفادحا حتى اللحظة ! والعلامة الفارقة في هذه المسيرة هي اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري التي لاتخلو آثار الجريمة من تواجد سوري في احد مفاصلها على الاقل .

اليوم ينتفض الشعب السوري ضد سرطان الأمة وكابوسها معا ، ويدفع يوميا بالشهداء في طريق اسقاط و ازالة نظام لايجيد غير خلق الازمات وبناء الزنزانات وتشريد المثقفين الحقيقيين وتحويل شعب برمته الى مجموعة من الباحثين عن لقمة الخبز وزيادة عدد الذين يغادرون الحياة اعداما وشنقا واغتيالا على ايدي الوحدة والحرية والاشتراكية ! ، كما حال صنوه بعث العراق ، هل نذكر امثلة عما حلّ بنا جراء حكم البعث الذي نسي جرائمه البعض ؟!

ورغم كل التهم التي يوجهها نظام بشار الاسد لهذه الانتفاضة لتشويهها وحصرها بمجموعات مسلحة وعصابات تنهب وتخرب ، وتخويف اميركا واوربا بفزاعة القاعدة ، وهو نفس اسلوب القذافي الذي تجاوزته الأحداث . إلا ان الانتفاضة تتصاعد وتتجاوز الاتهامات من خلال شعاراتها الواضحة ورموزها الوطنية والليبرالية والدينية المعتدلة ، وفي طريقها تكسب حتى المتعاطفين مع النظام ، مثل روسيا والصين اللتين وافقتا اخيرا على قرار ادانة عنف النظام ضد الانتفاضة . ذلك ان شبيحة النظام وصفوة قوات الاسد اعطت صورة واضحة لا لبس فيها على مدى شراسة القمع وافتقاره الى الضمير الانساني الذي تمارسه هذه القوات ضد الشعب السوري الأعزل . وهي قوات يمكن تشبيهها دون اي مبالغة أو تجنٍ ، بفدائيي صدام وصفوة الحرس الجمهوري الخاص لصدام ونظامه . الانتفاضة السورية الآن تذكرنا بانتفاضة الشعب العراقي الآذارية عام ١٩٩١ ، باختلاف المعطيات والمحفزات والظروف والنتائج ، إلا انها ذات هدف واحد هو اسقاط نظام البعث ، والمشترك الآخر في الانتفاضتين هو ، الصمت العربي الشعبي والرسمي ، واذا استثنينا الرسمي باعتباره صمتا تقليديا ، الا ان الصمت الشعبي غير مبررعلى الاطلاق . واذا كانت تداخلات الانتفاضة العراقية تمنح للصمت "مبررا" بحجج الاميركان والتدخلات الايرانية التي اجهضت الانتفاضة ، الا ان الانتفاضة الشعبية السورية لاتمنح للصمت اي تبرير ، رغم كل الاتهامات التي وجهها لها نظام بشار الاسد الذي لم يتجرأ ويتهمها ولو من باب الاشارة باعتبارها محركة من قبل أيد من خارج الحدود . انها انتفاضة عالية النقاء والجودة ومضمونة النتائج التي يساهم فيها بشار الاسد شخصيا من خلال صممه وعنجهيته اللذين يعيقان عقله من الاستماع حتى الى نصائح الاصدقاء والاشقاء من ان عليه ان لايسلك طريق صدام حسين و زين العابدين بن علي وحسني مبارك والقذافي ، والسبب واضح وجلي هو ان مدرسة البعث لاتستمع الا لصوتها ولو ادى ذلك الى بحر من الدماء ، ذلك ان صدام ايضا لم يستمع الى اصدقائه والاشقاء الذين كانوا حريصين على العراقيين من نتائج حرب مازالت آثارها حتى اللحظة وربما ستمتد الى سنوات قادمات!

ان مواجهة انتفاضة الشعب السوري بهذا الصمت العربي المريب سيترك آثاراً نفسية بالغة على علاقة السوريين ، بعد نجاح انتفاضتهم ، مع الوسط العربي ، وهي نفس حالة الشعب العراقي في عدم وقوف الاشقاء العرب معه في تجربة ما بعد سقوط الدكتاتورية ، بل ان الكثير من العرب ، رسميا وشعبيا ايضا ، وقفوا ضد ارادة الشعب العراقي في بناء تجربة ديمقراطية جديدة في المنطقة !فأرسلوا لنا المفخخات والمفخخين وبشروا بفتاوى " الجهاد " وكان نظام البعث السوري احد عرابي هذه المواقف المشينة.

نقولها للجميع بما في ذلك الاوساط الشعبية والرسمية العراقية ان يمدوا يد العون للشعب السوري ولانتفاضته المباركة، التي هي جزء من عصر جديد في المنطقة، انه عصر انتفاضات الشعوب والتوق الى الحرية التي لن يصمد بوجهها لادكتاتور جديد ولا انظمة مستبدة تنتظر دورها لرميها الى مزبلة التأريخ على يد شعوبها.

هذه هي حقائق عصر انتفاضات الشعوب في المنطقة ، فلا تقفوا مكتوفي الايدي والألسن بل والنوايا ، وانتظار اللحظات الاخيرة التي سيقف فيها نظام البعث السوري خلف قفص الاتهام كما هو حال بعث العراق وكما هو حال استبداد حسني مبارك والمعتوه القذافي الذي يعدّ الثوار في بنغازي ومصراتة وزليتين العد العكسي لوجوده ومحاكمته . اقرأوا التأريخ جيدا وافهموه ولا تخسروا الشعب السوري ، لأن وقفته القادمة مع العراق ستغير الكثير من الوجوه والمعادلات!